

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي الشركة العُمانية للاتصالات (ش م ع ع)

التقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة للشركة العُمانية للاتصالات (ش م ع ع) ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (معاً "المجموعة")، التي تشمل بيان المركز المالي للشركة الأم والموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، وبيان الدخل للشركة الأم والموحد، وبيان الدخل الشامل الآخر للشركة الأم والموحد، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين للشركة الأم والموحد وبيان التدفقات النقدية للشركة الأم والموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومتطلبات الإفصاح الملائمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، ونظم الرقابة الداخلية التي تقوم بتحديد الإدارة على أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرية، سواء نتيجة لإختلاس أو لخطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. تتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بمتطلبات المبادئ الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في البيانات المالية. إن إختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقدير المدققين، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية، سواء نتيجة لإختلاس أو لخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر يضع المدقق في الإعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في مثل هذه الحالات، ولكن ليس لفرض إبداء رأي حول فعالية نظم الرقابة الداخلية للمنشأة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم لمدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجراها مجلس إدارة الشركة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفّر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

الرأي

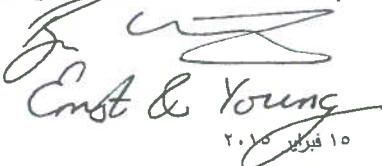
في رأينا، أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة الأم والمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، وعن أدائهما المالي وتدفقاتهما النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

الأمر الآخر

تم تدقيق البيانات المالية للشركة الأم والمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، من قبل مدقق آخر الذي أبدى رأي غير مُعدّل حول هذه البيانات المالية بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٤.

التقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا، أن البيانات المالية تتفيّد، من جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات الإفصاح الملائمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته.



Ernst & Young
١٥ فبراير ٢٠١٥
مسقط